

# حكايكا

## غرامات على التأخير

### في «الطلاق والزواج» في السويداء

السويداء- عبيد صيموعة

فرض التأخير في إرسال واقعات الطلاق والزواج من ديوان القصر العدلي وإرسال واقعات الولادات والوفيات من ديوان المشافي الحكومية إلى مديرية الشؤون المدنية في السويداء، واعتماد روتين عمل تراثبي وظيفي قاتل على كثير من المواطنين غرامات مالية لا ذنب لهم فيها. وأكد مواطنون أن المراسلات والإجراءات الروتينية المعمول بها لدى تلك الجهات هي المسؤولة أولاً وأخيراً عن ذلك التأخير، ووردت إلى «الوطن» العديد من الشكاوى حول تلك الإجراءات وخاصة التي تتعلق بمعاملات القصر العدلي التي يتم إبلاغها عن طريق العناصر الشرطة، التي تتأخر بالتبليغ عن تلك الواقعات لأشهر بعد وقوعها، ما يجعل المواطن الخاسر الوحيد في القضية ويجب عليه دفع الغرامات المالية دون إمكانية الاعتراض على تلك الإجراءات، مع العلم أنه يفترض التبليغ عن تلك الواقعات سواء الزواج منها أم الطلاق أو حتى الولادات والوفيات فوراً وبمدة لا تتجاوز ١٠ أيام.

بدوره أكد المواطن عهد مراد أنه في أثناء استدعائه لوثيقة قيد عائلي للسفر خارج القطر فوجئ بعدم وصول واقعة وفاة طفله من المشفى الوطني بعد مرور ما يزيد على عام إلى مديرية الشؤون المدنية وأن طفله مازال مسجلاً ضمن قيود العائلة بأنه على قيد الحياة، وبعد مراجعته المشفى الوطني اكتشف عدم وجود إضبارة لطفله المتوفى أصلاً لدى المشفى، ما أدى إلى أن يبدأ رحلة طويلة انطلاقاً من المشفى الوطني، لتنتهي لدى مختار ضيعته ليؤكد حادثة الوفاة. وأوضح مراد أن اعتراضه ليس على دفع الغرامة، وإنما على الإهمال والتأخير في إرسال الواقعة إلى الشؤون المدنية. أما المواطن ميثم، ش فقد اعترض على دفع غرامة التأخير في تسجيل واقعة الطلاق مؤكداً عدم مسؤوليته عن التأخير في وصول الواقعة إلى الشؤون المدنية، موضحاً أنه بعد صدور القرار في ٢٨ / ١١ / ٢٠١٦ من هيئة المحكمة الذهبية لم يصل القرار إلى المديرية المختصة للتفتيش حتى تاريخ ٢٨ / ٢ / ٢٠١٧ مع تأكيد أن التأخير جاء من الجهة القضائية ولا ذنب له به، مطالباً بضرورة تعديل القانون وتعديلاته الذي حمل المواطن تأخير المعاملة لدى الجهات الحكومية باعتباره الحلقة الأضعف على (حد قول).

كما توجهت «الوطن» بالسؤال إلى مديرية الشؤون المدنية في السويداء منذ أكثر من شهرين تقريباً لتوضيح الأسباب وراء التأخير في تسجيل تلك الواقعات، بناء على شكاوى عديدة سابقة كانت قد تلقفتها من المواطنين، وكانت الإجابة أنه لا يمكن الإدلاء بأي تصريح رسمي حتى تأتي موافقة الوزارة المعنية، مع التأكيد أنه يتم تسجيل تلك الواقعات فور وصولها إلى المديرية وأنها غير مسؤولة عن أي تأخير. ويبقى السؤال الذي يطرح نفسه أين الشفافية في التعاطي مع الإعلام التي أكدت رئاسة مجلس الوزراء بشأنها عدم حجب المعلومة عن الإعلام، وإلى متى سوف يبقى المواطن يتحمل ذنب تأخير المعاملات لدى الجهات الحكومية؟؟؟

## ٨ آلاف دعوى في دمشق وريفها تكاليفها لا تتجاوز ألفي ليرة

# دعاوى تثبيت الزواج تتيح النصب

# للممارسة والاستغلال من بعض المحامين

## الشيخ لـ«الوطن»: الدعاوى الشرعية ومنها تثبيت الزواج لا تحتاج إلى محام

محمد منار حميجو

يلجأ الكثير من الشباب والفتيات إلى تثبيت زواجهم في المحاكم الشرعية عبر رفع دعاوى بدلاً من تسجيله إدارياً وذلك بحضور طرفي العقد ووي الفتاة لتبلغ عدد دعاوى تثبيت الزواج في دمشق وريفها نحو ٨ آلاف بحسب مصادر قضائية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكدت المصادر أن رفع دعاوى تثبيت الزواج أصبح أمراً شائعاً باعتبار أنه الطريق الوحيد لدى طرفي العقد ولاسيما الشباب الذين هاجروا، وموضحة أن بعضهم يرسل وكالات خاصة بالزواج إلا أنها لا تحظى بالموافقة لغرفة فيها وهناك آخرون لا يستطيعون إرسال وكالات، ما يدفع الطرف الآخر وهي الفتاة إلى رفع دعاوى لتثبيت الزواج.

ويبلغ عدد الوكالات التي أرسلها المغربون لتوحيهم منذ بداية العام الحالي نحو ألفي وكالة معظمها خاصة بتثبيت الزواج، كما كثر أخيراً الزواج الذي يتم عبر السكايبي وذلك بحضور شيخ وشاهدين في حين أن طرفي العقد كل منهما يقطن في جهة.

وأشارت المصادر إلى الجهل الذي يعانيه الكثير من الناس في موضوع تثبيت عقود الزواج عبر رفع دعاوى ما أتاح للعديد من المحامين والسماسة استغلال الظروف الراهنة وطلب مبالغ باهظة علماً أن تكاليف الدعوى بسيطة لا تتجاوز ألفي ليرة.

وتلقت «الوطن» العديد من الشكاوى المتعلقة باستغلال بعض المحامين لظروف الكثير من الشباب وقالت فتاة: رفعت دعاوى تثبيت زواج بالمحكمة بالادعاء على زوجي وذلك بعد نفاذ فرص تسجيل العقد إدارياً لأسباب تتعلق بزواجي ولاسيما أنه خارج البلاد، مضيفة: وكنت محامياً للرافعة أمام القاضي وعلى الرغم من أن الوكالة وإجراءات الدعوى لم تكلف شيئاً يذكر إلا أنه تقاضى أجراً تتجاوز ١٠٠ ألف ليرة.

فتاة أخرى دفع زوجها ما يقارب مليون ليرة لتثبيت زواجهما في المحكمة بعدما تدخل أحد السماسرة على الخط موهماً الطرفين أن الأبوان مقعدون وبحاجة إلى الكثير من الإجراءات المعقدة وبالتالي فإنه دفع الكثير من المال لتسهيلها.

وأكدت الفتاة أن زوجها اكتشف فيما بعد أن دعوى تثبيت الزواج لا تكلف سوى مبلغ بسيط جداً ومع إضافة أتعاب المحامي إلى كلفة الدعوى لا تتجاوز

التكلفة أكثر من ١٥ ألف ليرة.

وتابعت «الوطن» إجراءات إحدى دعاوى تثبيت الزواج وذلك بمرافقة أم تريد تثبيت الزواج لابنتها عبر رفع دعوى قضائية بعد عدم قبول الوكالة التي أرسلها زوج ابنتها قطلب القاضي مجموعة من الأوراق وهي استدعاء سعرها ٣٠٠ ليرة وطوابع مالية لم تكلف سوى ١٥٠٠ ليرة معظمها خاصة بالصيغة القضائية والتي ارتفع سعرها من ١٠٠ إلى ٢٠٠ ليرة، إضافة إلى شراء مصنف قضائي لا يكلف سوى ٢٠٠ ليرة وبالتالي فإن مجموع تكاليف دعوى تثبيت الزواج لا تكلف أكثر من ألفي ليرة.

دمشق فاشر الشيخ أن قانون أصول المحاكمات الجديد لم يفرض على المواطنين توكيل محام في الدعاوى الشرعية ومنها تثبيت الزواج والطلاق، مشيراً إلى أنه استندت دعاوى الإرث والنسب والوقف فهي بحاجة إلى توكيل محام.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح الشيخ أن إجراءات دعوى تثبيت الزواج بسيطة جداً وأنه يمكن للمواطن أن يرافع بنفسه أمام المحكمة، لافتاً إلى أنه يتم تطبيق



قانوني الأحوال الشخصية وأصول المحاكمات في معرض سير الدعاوى.

ورأى الشيخ أن ارتفاع عدد دعاوى تثبيت الزواج في المحاكم الشرعية يعود إلى غياب أحد طرفي العقد وخصوصاً الشباب الذين لا يستطيعون إرسال وكالات لتسجيل زواجهم إدارياً أو بسبب عدم الموافقة على الوكالة التي أرسلها لإخلائها بالقانون وبالتالي تلجأ الفتاة إلى رفع دعوى تثبيت الزواج. وأضاف الشيخ: لجرد تسجيل الدعوى يتم اتباع الأصول القانونية ومنها تبليغ طرف المدعى عليه بطرق التبليغ بما في ذلك النشر في الصحف اليومية وتعليق التبليغ على لوحة المحكمة وفي حال عدم حضوره يطلب من المدعي البيئية وهم الشهود باعتبار أن البيئية على من ادعى.

وبين الشيخ أنه تقبل شهادة السماع في دعاوى تثبيت الزواج وهو أن يقول الشاهد: سمعت أن فلاناً عقد قرانه على فلانة، مؤكداً أنه يتم تحريك الادعاء بحق من يثبت أنه شهد زوراً وهذا متصوص عليه في قانون العقوبات العام.

وفيما يتعلق بالمناطق الساخنة أعلن الشيخ أن نسبة

## محامون يتقاضون أكثر من ١٠٠ ألف وسماسرة ينصبون بمليون ليرة

ارتفاع معدلات الطلاق

لأبناء المناطق الساخنة وكل

١٠ دعاوى طلاق تقابل

حالة زواج

المراجعين للمحكمة قليلة نوعاً ما نتيجة الظروف الراهنة، كاشفاً أن عدد دعاوى تثبيت الزواج في محكمة دوماً بلغت ١٨ دعوى.

وبيّن الشيخ أنه يتم تبليغ من يقطن في المناطق الساخنة بالطرق القانونية ولا يوجد أي إجراء خاص لهم، موضحاً أنه في حال رفعت فتاة دعوى لتثبيت زواجها وكان عنوان المدعى عليه في دوما مثلاً فإنه يتم تبليغ التبليغ وإرساله إلى قيادة المنطقة وفي حال تعذر تبليغه للمرة الأولى فإنه يتم تبليغه عبر الصحف الرسمية وفي حال عدم حضوره يتم استدعاء الشهود.

وأكد الشيخ أنه لابد من اتخاذ هذه الإجراءات وإلا فإن الدعاوى تتوقف وبالتالي تتوقف مصالح المواطنين، مشدداً على ضرورة توعية المواطنين في الدعاوى الشرعية ولاسيما أن الكثير منهم لا يعلم الإجراءات القضائية المتبعة وخصوصاً في دعاوى تثبيت الزواج والطلاق.

وفي السياق أعلن الشيخ أن دعاوى تثبيت الطلاق أكثر من تثبيت الزواج قاتلاً: مقال كل ١٠ دعاوى طلاق يتم تثبيت دعوى زواج واحدة.

## ٧٨٪ من حاملي الإيدز في سورية من الشباب الذكور

# مدير برنامج مكافحة الإيدز لـ«الوطن»: اكتشاف ٢٢ إصابة العام الماضي و٦ إصابات لسوريين خارج سورية

قصي المحمد

نقى مدير البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز والأمراض المنقولة جنسياً في وزارة الصحة الدكتور جمال خميس كل ما يشاع عن وجود مواطنين سوريين مهاجرين حاملين فيروس العوز المناعي المكتسب «الإيدز» خارج القطر، مؤكداً أنه لا يوجد سوى حالات قليلة لا تتجاوز ٦ إصابات في لبنان والأردن - ثلاثة منها في مخيم الزعتري - وهم على تواصل مستمر مع المراكز سواء في سورية أم في تلك الدول ليلتقوا العلاج بشكل منتظم ومستمر، إضافة إلى وجود ١٨ مقيماً في خارج القطر مسجلين لدى الوزارة يزورون سورية سنوياً ليأخذوا الدواء.

وكشف خميس لـ«الوطن» عن أن جميع الإصابات المسجلة لدى وزارة الصحة منذ اكتشاف المرض عام ١٩٨٧ إلى نهاية عام ٢٠١٦، ووفق ما سجل لدى الوزارة هناك ٨٦٧ شخصاً حاملاً للفيروس من المواطنين السوريين وغير السوريين من المقيمين أو غير المقيمين، منهم ٣٢٢ مصاباً مكتشفاً من غير السوريين توفي منهم ١٣ مصاباً وغادر البلد ٣٠٩ مصابين، و٧ حالات متابعة من المركز حالياً.

أما بالنسبة للمواطنين السوريين فقد سجل المركز ٥٣٨ إصابة منها ٢٢ إصابة العام الماضي أغلبها من محافظتي دمشق وحلب وحالتان من محافظة الرقة، توفي منهم ٢١٤ مصاباً و١٨ مقيماً في الخارج والمركز على علم في أمكتنهم وهم متابعون بشكل جيد ويصلهم العلاج بشكل مستمر، إضافة إلى ٣٠٦ من الحالات تتعاضد مع الفيروس، على اعتبار أن البرنامج الوطني الذي اعتمدت الحكومة السورية على تنفيذه شدد على عدم حجر المريض المصاب بالفيروس وعزله ما دام يتلقى العلاج بشكل منتظم، مشيراً إلى أن جميع المرضى يقومون بأعمالهم اليومية في مكائهم وهم متعاونون بشكل كبير مع المركز وملتزمون بالتعليمات الصحية لتقلية مناعتهم وحماية غيرهم.

وأشار خميس إلى أن حاملي الفيروس أغلبهم من فئة الشباب وتراوح أعمار ما بين ٢٢-٥٠ سنة، ونسبة الذكور ٧٨٪، على حين لا وجود لأي إصابة بالنسبة للأطفال، منوهاً إلى وجود ثلاث نساء حوامل يحملن الفيروس وواحدة أنجبت في بداية هذا العام وكانت النتائج سلبية وفقاً للتحاليل التي تم إجراؤها أي إن الجنين سليم لا يحمل الفيروس، وشدد خميس على أهمية الاستمرار والانتظام وأخذ الدواء المحدد للمصابين، وخاصة



## لا إصابات بين الأطفال ونساء حوامل لم ينقلن الفيروس لأطفالهن

الحوامل لأن في ذلك إنقاذاً لأطفالهن، مبيّناً أن من يلتزم بالدواء من النساء الحوامل تكن نسبة إصابة الجنين أقل من ١٪ أو شبه معدومة، علماً أنه في السابق كانت نسبة انتقال الفيروس تتراوح بين ٣٠ إلى ٤٠٪، موضحاً أن هذا الانخفاض يعود الفضل الكبير فيه للحكومة واستمرارها في تأمين العلاج.

وأشار مدير المركز خلال حديثه لـ«الوطن» إلى الاهتمام الكبير بالمصابين وخاصة في مجال الرعاية والاهتمام بهم وكيفية التعامل معهم موضحاً أن المركز قام بتدريب نحو ٣٠٠ طبيب، إضافة إلى ٥٠٠ من الفنيين الذين يتعاملون مع المرضى ويتواصلون معهم لأن العامل النفسي يلعب دوراً مهماً جداً بالترام المريض بالتعليمات ما يظلم من عمره. وفي السياق نفسه بين خميس أن الأعراض الكبرى التي تظهر على المرضى حملي الفيروس ارتفاع في درجة حرارة الجسم ونقصان في الوزن بشكل سريع ومفاجئ يحدود ١٠ كغ، إضافة إلى حالات إسهال وإقياءات، وبالنسبة للمرضى المصابين والمتابعين من المركز درجات مرضهم ليست

## رغم افراج أزمة المحروقات أزمة النقل مستمرة !!

# حورية لـ«الوطن»: نفذنا ٨٠٪ من خطتنا

## وإيراداتنا تجاوزت ٢ ملايين ليرة

اللاذقيةية - عبيد سمير محمود

يعاني مواطنو اللاذقيةية من «الاختناقات» على معظم موافق وسائل النقل سواء سرافيس أو باصات نقل داخلي وعلى مجمل الخطوط داخل المدينة وخارجها نتيجة للازدحام الكبير، وبصورة خاصة بعد عزوف المواطنين من ذوي الدخل المحدود عن ركوب سيارات الأجرة بسبب ارتفاع الأجرة بشكل كبير الذي طرأ على خلفية أزمة المحروقات الأخيرة «وكل مين يباخذ على كيفو» كما قال أحد المواطنين لـ«الوطن».

ورغم الانفراج التدريجي لأزمة المشتقات النفطية في اللاذقيةية إلا أن أزمة النقل لا تزال إحدى أكبر هموم المواطن الذي بات يواجه مشكلة الانتظار لوقت طويل للوصول إلى مكان عمله أو جامعته والعودة إلى بيته، والذي قد يصل في بعض الأحيان لساعة ونصف الساعة كما ذكرت إحدى الطالبات الجامعيات.

عن مشكلة الازدحام والإجراءات المتخذة لحد من هذه المشكلة بين مدير شركة النقل الداخلي باللاذقيةية طلال حورية أن عدد باصات النقل الداخلي في المحافظة (١٢٤) باصاً، تعمل وفق وريديات على الخطوط المحددة لها، ويتم تسيرها أحياناً لفك الاختناقات في بعض الخطوط في أوقات الذروة، مؤكداً حرص الشركة على تخفيف الضغط عن المواطن قدر الإمكان حسب الإمكانيات المتوفرة.

وفي السياق نفسه أشار حورية إلى أن نسبة التنفيذ في الشركة العام الماضي بلغت ٨٠٪، كاشفاً عن أن قيمة الإيرادات والعائدات المالية خلال عام ٢٠١٦

## الجنائية تتابع

### تهريب الدقيق!

محمد أحمد خبازي

أفقت جنائية سلمية القبض على مستثمر مخبز (الديساي) في مدينة سلمية متلبساً بتهريب الدقيق التمويني وبيعهم. وعن حقيقات الموضوع أكد مدير منطقة سلمية لـ«الوطن» أنه تم القبض على مستثمر المخبز المذكور أثناء تهريبه ١٠ أكياس من الدقيق التمويني، وتم تنظيم ضبط تمويني بحقه أصولاً. مبيناً أن التحقيقات جارية معه لمعرفة وكشف كل الخيوط المتعلقة بتهريبه الدقيق التمويني، والقبض على الأطراف الأخرى شراكته في التهريب وكما يبدو لم تكن للمرة الأولى.

كما أكد عدد من الأهالي لـ«الوطن» أن مستثمر هذا المخبز كان يبيعهم الخبز بالأرغفة وليس بالوزن، كما كان بشكل دائم يخفلق الأزمات والإزدحامات لتهريب من إنتاج كامل مخصصاته من الدقيق التمويني، إضافة إلى عدم الاعتناء بالنظافة العامة، وكان عاملو البيع عندما يجمعون الخبز يقفون بأحذيتهم قبل عد الأرغفة وبيعها للمواطنين الذين كانوا يتعرضون لسماع كلمات نابية أيضاً!!.

## كلام رسمي جداً

### أزنا كل المخالفات على الشاطئ

المنتجع فقد تم الاجتماع مع المستثمرين للإقلاع بالمشروعات المتعثرة، إضافة إلى وضع خطط عمل لتلافي أسباب هذا التعثر قدر الإمكان، وعما يتعلق بالاستثمارات على الأملاك البحرية قام مجلس مدينة اللاذقيةية بمراسلة مجلس الوزراء لتعديل أسعار بدل الإشغال في الأملاك البحرية بما يتناسب مع القيمة الراجعة لتلك الاستثمارات وأما الاستثمارات القديمة في منطقة الكورنيش الجنوبي فقد تمت إعادة النظر ببدلات الاستثمار السنوية وتمت زيادتها بنسبة ٣٠٪ كما تجري حالياً دراسة شاملة لإعادة استثمار وتأهيل الشاطئ في المناطق غير المستمرة وبما يؤمن إعادة تأهيل الشاطئ بالشكل الأمثل.

محافظ اللاذقيةية

إبراهيم خضر السالم

إشارة إلى الشكوى الواردة في صحيفتكم «الوطن» العدد رقم ٢٥٦٩ تاريخ ٢٢ / ١ / ٢٠١٧

تحت عنوان: (الشط... أماتة في أعناقكم)

أفادنا رئيس مجلس مدينة اللاذقيةية بالآتي: اجتمعت اللجنة الرباعية بحضور ممثلين عن كل الجهات المعنية بتوجيه من محافظ اللاذقيةية إبراهيم خضر السالم لدراسة وضع الشاطئ والاستثمارات المنوطة ضمن نطاق الحدود الإدارية لمدينة اللاذقيةية حيث قام مجلس المدينة وفقاً لتوجيهات اللجنة بإزالة كل المخالفات والإشغالات الموسمية المرخصة منها وغير المرخصة مع انتهاء العام ٢٠١٦ وحتى قبل أن يتم نشر صحيفتكم الموقرة للمادة موضوع الشكوى.

أما الاستثمارات السياحية في منطقة الكورنيش الجنوبي ومنطقة